ملخص بحث بعنوان

"رؤى استشرافية لتطوير نظام الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية "

إعداد الباحثين

د. فرج إبراهيم أبو شمالة د. كامل عبد الفتاح أبو شملة

البحث مقدم إلى

المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان:

(اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات)

الذي ينظمه قسم علوم المعلومات بكلية الآداب

في جامعة بني سويف في جمهورية مصر العربية

مقدمة:

تعتمد المجتمعات والدول على مؤسساتها التعليمية في تعليم وتعلم وإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية القادرة على بناء الوطن والمواطن الإنسان الصالح، ولكي تقوم المؤسسات التعليمية بدورها من حيث التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته، فإنها بحاجة إلى المعلومات والمعرفة من حيث إنتاجها، واستثمارها، وإدارتها، وتوظيف الاقتصاد المعرفي، والتخطيط الاستراتيجي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة وأنه يوجد علاقة تأثير وتأثر بين المؤسسات التعليمية، والاقتصاد المعرفي، حيث تعتبر المؤسسات التعليمية الحاضنة الخصبة والملائمة للاقتصاد المعرفي، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في جميع مناحي الحياة، ليعيش المجتمع بأفراده وجماعاته في عزة وكرامة

إن اقتصاد المعرفة هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر في الآونة الأخيرة، فأصبح كلا فاعلاً في ذاته، وأصبح جزءاً فاعلاً في كل اقتصاد، وفي كل نشاط، وفي كل عامل، وداخل كل وظيفة، وعنصراً أساسياً في كل مشروع يعطي له مزيداً من الفاعلية، يجعله أكثر توافقاً مع احتياجات الناس والمجتمع.

وقد قام الباحثان بتعريف الاقتصاد المعرفي فيما يلي:
فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعتمد على المعرفة التي يديرها العقل البشري المبدع والمبتكر في وجود تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في شتي مجالات الحياة من حيث إنتاجها وصناعتها واستخدامها واستثمارها ونشرها وتطويرها وادارتها في القرن الحادي والعشرين.

وتأسيساً على ما سبق، ونظراً لأهمية الاقتصاد المعرفي بصفة عامة، وأهميته في المؤسسات التعليمية بصفة خاصة، ونظراً لأهمية تقديم رؤى استشرافية لتطوير نظام الاقتصاد المعرفي وأهمية تحقيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وأهمية تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع العربي، ورغبة في المشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان: (اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات) الذي ينظمه قسم علوم المعلومات بكلية الآداب في جامعة بني سويف في جمهورية مصر العربية، في الفترة من ١٠ – ١١ أكتوبر ٢٠١٧م، جاءت فكرة هذا البحث بعنوان: "رؤى استشرافية لتطوير نظام الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية ". ويهدف البحث الحالي إلى تقديم رؤى استشرافية لتطوير نظام الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، ويتناول الباحثان تسعة مباحث (أو محاور) فيما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي

المبحث الثاني: أهمية الاقتصاد المعرفي

المبحث الثالث: نشأة الاقتصاد المعرفي ومكوناته

المبحث الرابع: سمات وخصائص الاقتصاد المعرفي

المبحث الخامس: مبررات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي

المبحث السادس: متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي

المبحث السابع: تحديات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي

المبحث الثامن: المؤسسات التعليمية والاقتصاد المعرفي

المبحث التاسع: رؤى مستقبلية لتطوير نظام الاقتصاد المعرفي

وفي ضوء ما تم تقديمه قام الباحثان بتقديم التوصيات والمقترحات التالية:

التوصيات:

- إعداد وتهيئة وتطوير بنية تحتية تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل المدارس والجامعات لتفعيل نظام الاقتصاد المعرفي.
- الإهتمام بالإقتصاد المعرفي وفق التخطيط الاستراتيجي، وتضمينه بكافة المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية.
- إعداد دورات تدريبية مكثفة للمعلمين وأعضاء الهيئات التدريسية الأكاديمية والادارية في ضوء الإقتصاد المعرفي.
- تدريب المعلمين وأعضاء الهيئات التدريسية الأكاديمية والادارية في مراحل التعليم المختلفة على استراتيجيات وطرائق وأساليب الإقتصاد المعرفي.
- الاستفادة من التجارب والنماذج والخبرات العربية الناجحة والمتميزة في أنظمة

المقترحات:

- تحليل محتوى مناهج التعليم في البلاد العربية في ضوء مناهج الاقتصاد المعرفي.
- أثر الإقتصاد المعرفي على تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة في المؤسسات التعليمية.
- أثر الإقتصاد المعرفي على تنمية التفكير الناقد لدى طلبة المؤسسات التعليمية.
- آليات تحسين وتطوير مناهج الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية .
- آليات تحسين وتطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.
- فاعلية المناهج التعليمية القائمة على الاقتصاد المعرفي في تحقيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمة.